

Distr.: Limited  
9 November 2017  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة السابعة

فيينا، ٦-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

## مشروع التقرير

المقررة: آنا بوبوفا (بلغاريا)

إضافة

## خامساً - استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمساعدة التقنية

١- نظر مؤتمر الدول الأطراف، أثناء جلسته السابعة المعقودة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، في البند ٢ من جدول الأعمال، المعنون "استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، وفي البند ٣ منه، المعنون "المساعدة التقنية".

٢- وترأست المناقشة رئيسة المؤتمر. وأشارت في ملاحظاتها الاستهلالية إلى قرار المؤتمر ١/٣، الذي سجل الاعتماد التاريخي للإطار المرجعي لآلية استعراض التنفيذ، وقراره ١/٤، الذي أقرّ عمل فريق استعراض التنفيذ. وأكدت مجدداً أنّ أحد أغراض الآلية هو مساعدة الدول الأطراف على استبانة احتياجاتها المحددة من المساعدة التقنية وتقديم مسوغاتها والتشجيع على توفير تلك المساعدة وتيسير تقديمها. وأشارت أيضاً إلى مقرّر المؤتمر ١/٥ الذي كلف فيه المؤتمر الفريق بجمع ومناقشة المعلومات ذات الصلة بتقييم أداء الآلية عقب اختتام دورة الاستعراض الأولى. وأشارت أيضاً إلى قرار المؤتمر ١/٦ الذي استهل فيه الدورة الثانية لآلية الاستعراض وشجّع الدول الأطراف على الاستمرار في تبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة والخبرات والتدابير ذات الصلة المتخذة بعد إنجاز استعراضاتها القطرية، بما في ذلك المعلومات عن المساعدة التقنية، وطلب إلى الفريق أن يحلل هذه المعلومات وأن يقدم إليه في دورته السابعة مجموعة من التوصيات غير الملزمة والاستنتاجات القائمة على الدروس المستفادة من الاستعراضات القطرية أثناء دورة الاستعراض الأولى لكي ينظر فيها ويقرّها. وأشارت أيضاً إلى جدول اجتماعات الهيئات الفرعية للمؤتمر للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (CAC/COSP/IRG/2017/CRP.2).



٣- وقدم ممثل للأمانة معلومات محدثة عن نتائج الدورة الثامنة المستأنفة لفريق استعراض التنفيذ وعن التقدم المحرز في عمليات الاستعراض في إطار الدورتين الأولى والثانية. وقدم ممثل الأمانة أيضاً لمحة عامة عما استخلص من دورة الاستعراض الأولى من الاستنتاجات المواضيعية الرئيسية بشأن التنفيذ، كما ترد في مذكرة من الأمانة تتضمن مجموعة من التوصيات والاستنتاجات غير الملزمة القائمة على الدروس المستفادة بشأن تنفيذ الفصلين الثالث والرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خلال دورة الاستعراض الأولى (CAC/COSP/2017/5)، والتي كانت قد نوقشت أثناء الدورة الثامنة المستأنفة للفريق.

٤- وبغية تسهيل المداولات بشأن النتائج المواضيعية لدورة الاستعراض الأولى، قدم ممثل للأمانة الطبعة الثانية للدراسة المعنونة حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: التحريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي، التي صدرت إبان انعقاد دورة المؤتمر الحالية. وأشار ممثل الأمانة إلى أن الدراسة تمثل ثمرة عمل مكثف ينطوي على تحليل وتلخيص نتائج عمليات استعراض تنفيذ الدول الأطراف للاتفاقية في إطار دورة الاستعراض الأولى، وأن الدراسة في طبعها الثانية تناولت تنفيذ الفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية في ١٥٦ دولة طرفاً، بعد أن كانت قد تناولت في طبعها الأولى نتائج عمليات استعراض تنفيذ هذين الفصلين في ٦٨ دولة طرفاً. وأشار متكلمون إلى أن الدراسة قدمت معلومات وفيرة وهامة ومفيدة عن التجارب الناجحة والتحديات والممارسات الجيدة والاتجاهات المستبناة في تنفيذ الفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية استناداً إلى نتائج دورة الاستعراض الأولى، فضلاً عن لمحة عامة عن التحسن المستمر في جودة تقارير الاستعراض القطري. ومثلت الدراسة بذلك وثيقة مرجعية وأداة مهمة في تعزيز الجهود التي تبذلها الدول لتنفيذ الاتفاقية. وأفاد أحد المتكلمين بتناول فرادى التوصيات والممارسات الجيدة بالتفصيل في الإطار المؤسسي والقانوني الداخلي لبلده. ورحب متكلم آخر بإجراء تحليل مشابه للنتائج في إطار دورة الاستعراض الثانية.

٥- وعرض ممثل للأمانة الوثيقة المعنونة "تحليل الممارسات الجيدة والخبرات والتدابير ذات الصلة التي اتخذتها الدول الأطراف بعد إتمام الاستعراضات القطرية خلال الدورة الأولى لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" (CAC/COSP/2017/12)، وأشار إلى أن هذه الوثيقة قدمت لمحة عامة عن التقدم المحرز خلال استعراضات الدورة الأولى وتضمنت معلومات تتعلق بالدول الأطراف الـ ٩٥ التي أُنجرت استعراضاتها في الدورة الأولى.

٦- وأثناء المناقشة التي تلت ذلك، تبادل المتكلمون معلومات عن التجارب والتحديات المواجهة والممارسات الجيدة في الاستعراضات القطرية لدورة الاستعراض الأولى، فضلاً عن التدابير المتخذة للاستفادة من النتائج والاستنتاجات المنبثقة من الاستعراضات ولإعداد لدورة الاستعراض الثانية. وأشار متكلمون إلى وضع القوانين الوطنية وتعزيزها بغية منع الفساد ومكافحته في مجالات مثل مصادرة الموجودات وإرساء مسؤولية الشخصيات الاعتبارية؛ وأشار متكلمون آخرون إلى إنشاء وتعزيز الهيئات والآليات الرقابية بغية توسيع دائرة التعاون بين الأجهزة. وشدد بعض المتكلمين على الدور الهام الذي يضطلع به المجتمع المدني والقطاع الخاص في الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد وعلى مشاركتها في عملية الاستعراض القطري. وأعرب متكلمون عن تقديرهم

المستمر لأثر آلية استعراض التنفيذ وتبادل التجارب بين الدول الأطراف في سياق الاستعراضات. كما أبرز متكلمون أهمية الامتثال للإطار المرجعي والمبادئ التوجيهية للآلية. وسلط أحد المتكلمين الضوء على الاستخدام المبتكر لتكنولوجيا المعلومات والبيانات في سياق الاستعراض القطري لبلده ورصد تنفيذ الهيئات الحكومية ذات الصلة للتوصيات الصادرة في سياق الاستعراض وفقاً للمواعيد النهائية المتفق عليها.

٧- وتناول متكلمون أيضاً المسائل البارزة المتعلقة بتشغيل آلية استعراض التنفيذ، مثل الصعوبات في ملء قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وقدرات الخبراء الحكوميين، وحالات التأخير التي تعترى الاستعراضات، والتي لها آثار مباشرة على الموارد. وذكر ممثل للأمانة الدول الأطراف بأن تبذل الجهود للتقيد بالجدول الزمنية المنصوص عليها في الإطار المرجعي، ولا سيما لدورة الاستعراض الثانية. وأعرب المتكلمون عن التزامهم بمعالجة نتائج الآلية واستنتاجاتها على الرغم من الصعوبات المواجهة، وبالمساهمة في المناقشات التي من شأنها زيادة تحسين فعالية الآلية وكفاءتها. وقدم بعض المتكلمين اقتراحات محددة في هذا الصدد، مثل تركيز تقارير الاستعراض على الحقائق الأساسية. وحث بعض المتكلمين الدول الأطراف على تعميم تقارير الاستعراضات القطرية الكاملة لبلدها، من أجل تعظيم الإمكانات التي يمكن أن تحققها الاستعراضات القطرية؛ فمن شأن ذلك أن يكفل توفير المساعدة التقنية على نحو يلي الاحتياجات المستبانة في الاستعراضات، مع تفادي ازدواجية الجهود في تقديمها.

٨- وفيما يتعلق باستعراضات الدورة الثانية، أشار ممثل للأمانة إلى أنه بسبب العدد المحدود من الاستعراضات المنجزة فإن من السابق لأوانه استخلاص أي استنتاجات مواضيعية واضحة أو تحديد الاتجاهات الإقليمية. بيد أنه يُشار إلى أن الدول الأطراف التي تم استعراضها حتى الآن تلقت توصيات بشأن تعزيز نظمها الخاصة باستقدام الموظفين العموميين وتعيينهم واستبقائهم وترقيتهم وتقاعدهم، وفقاً للفقرة ١ من المادة ٧ من الاتفاقية. وفيما يتعلق باسترداد الموجودات، شجعت الدول الأطراف على معالجة الثغرات المتعلقة بكبار المسؤولين والمقررين منهم، وفقاً للمادة ٥٢ من الاتفاقية. ويتعلق الكثير من الممارسات الجيدة المستبانة حتى الآن بمختلف جوانب منع الفساد في القطاع العام (المادة ٧).

٩- وقدم ممثل للأمانة إلى المؤتمر لمحة عامة عن المعلومات المتعلقة بميزانية الدوريتين الأولى والثانية من آلية استعراض التنفيذ (CAC/COSP/2017/13)، والتي عُرضت على فريق استعراض التنفيذ في دورته الثامنة المستأنفة.

١٠- وأعرب ممثل للأمانة عن تقدير الأمانة للتبرعات التي قدمتها الدول لدعم آلية استعراض التنفيذ، ولفت انتباه المؤتمر إلى النقص في التمويل من خارج الميزانية. وأعلم ممثل الأمانة المؤتمر بأنه، بأخذ التعهدات التي تلقاها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧ في الاعتبار، تراجع النقص في التمويل إلى مبلغ مقداره ٦٠٠ ٦٧٦ ١ دولار فيما يتعلق بإعمال الآلية في السنتين الأوليين من الدورة الثانية. وأعلم المؤتمر بأنه، بالإضافة إلى توفير التمويل الكامل للسنتين الأوليين من الدورة الثانية، يلزم حشد التمويل للسنة الثالثة من الدورة الثانية، التي ستُستهل في حزيران/يونيه ٢٠١٨، وكذلك للسنتين الرابعة والخامسة من تلك الدورة.

١١- وأشارت الأمانة إلى أن هناك اتجاهًا مقلقًا يتمثل في تعهد الدول الأطراف بتقديم التمويل لآلية استعراض التنفيذ لأغراض محددة، وذلك ببيان الوقت المحدد والغرض المحدد أو المناطق أو البلدان المحددة التي يتعين أن تستخدم فيها الأموال. وأشارت الأمانة إلى أن هذه الظروف تعقد تشغيل الآلية، وإلى أن ميزانية الآلية ينبغي أن تضمن عمل الآلية على نحو ناجح ومستمر ومحيد، وفقاً لقرار المؤتمر ١/٣.

١٢- وأبلغت الأمانة المؤتمر بأنه، بالنظر إلى الوضع المالي العام، فإن تدابير خفض التكاليف، التي كانت تنفذها إثر المناقشة ذات الصلة التي دارت في الدورة السابعة المستأنفة لفريق استعراض التنفيذ والتي عُرِضت بالتفصيل في الدورة الثامنة والدورة الثامنة المستأنفة للفريق، لا تزال قائمة.

١٣- وأبلغت الأمانة المؤتمر بأن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة للجمعية العامة تقومان باستعراض مشروع الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ الذي قدمه المكتب، والذي يتضمن ثلاث وظائف إضافية لدعم الدورة الثانية لآلية الاستعراض، ستمول من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وإذا وافقت الجمعية العامة على الوظائف الجديدة فإن ذلك سيخفض احتياجات التمويل من خارج الميزانية للدورة الثانية للآلية بنحو ٥٦٠.٠٠٠ دولار سنوياً.

١٤- وبيّنت الأمانة أنها، إلى حين اتخاذ الهيئات المختصة والجمعية العامة قراراً بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين المقبلة، ستحتفظ بالتقديرات الحالية للاحتياجات الخاصة بدورة الاستعراض الثانية، بما في ذلك من أجل حساب العجز في التمويل، وأنها ستقدم في الدورة التاسعة لفريق استعراض التنفيذ توقعات منقّحة للتكاليف المطلوبة لدورة الاستعراض الثانية.

١٥- وأشار أحد المتكلمين إلى التزام بلده المستمر بدعم نموذج التمويل المختلط، وأعرب في الوقت نفسه عن القلق إزاء ارتفاع تكاليف الآلية منذ إنشائها، مع الإشارة إلى استمرار الدعم المالي المقدم من بلده وتشجيع المانحين الآخرين على تقديم المزيد من التمويل الطوعي للآلية لضمان أن تكون الولايات المسندة إلى الأمانة مستدامة، ولكفالة سلاسة عمل الآلية بما يتماشى مع إطارها المرجعي.

١٦- وقدم ممثل للأمانة لمحة عامة عن احتياجات المساعدة التقنية المستبانة في سياق الاستعراضات القطرية، والمعروضة في مذكرة من الأمانة بشأن تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة في إطار الاستعراضات القطرية أثناء الدورة الأولى لاستعراض التنفيذ (CAC/COSP/2017/7). وتضمنت تلك المذكرة لمحة عامة تحليلية لاحتياجات المساعدة التقنية المستبانة على مدى السنوات الخمس الماضية (٢٠١٣-٢٠١٧).

١٧- وقدمت الأمانة بعد ذلك معلومات محدّثة عن المساعدة التقنية المقدمة منذ الدورة السادسة للمؤتمر، كما ترد في الوثيقة CAC/COSP/2017/3. واستخدم المكتب شبكته الإقليمية من مستشاري مكافحة الفساد الوطنيين والإقليميين، بدعم من مقره، لكي يتمكن من الاستجابة لعدد متزايد من طلبات الحصول على المساعدة التقنية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، كما سعى إلى التعاون والتنسيق مع سائر مقدمي المساعدة التقنية. وشملت المساعدة التقنية تقديم الدعم

للتصديق على الاتفاقية والانضمام إليها، ومتابعة التوصيات والثغرات المستبانة من خلال آلية استعراض التنفيذ، والمنتديات الإقليمية للإسراع بتنفيذ الاتفاقية، وتقديم المساعدة في مجال التشريعات وتجريم الفساد والتعاون الدولي واسترداد الموجودات.

١٨- وشدد متكلمون على الدور الهام الذي تؤديه المساعدة التقنية في مكافحة الفساد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورحب متكلمون بالمساعدة التقنية التي يقدمها المكتب لدعم جهود مكافحة الفساد، بما في ذلك أثناء دورة الاستعراض الأولى وأثناء متابعتها، وأكدوا على استمرار أهمية هذه المساعدة التقنية في إطار دورة الاستعراض الثانية. وفي هذا السياق، لاحظ ممثل للبنك الدولي أن مبادرة استرداد الموجودات المسروقة "ستار" على استعداد لتقديم الدعم إلى الدول الأطراف في مجال استرداد الموجودات، وشجّع الدول الأطراف على توفير موارد من خارج الميزانية لهذا الغرض.

١٩- وأبرز متكلمون أهمية دور الآلية كأداة لتحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية، وأشادوا بالآلية لتوفيرها منبرا قيما للتعلم من الأقران وتبادل الخبرات. ورداً على مداخلة الأمانة، أشار متكلمون إلى أن المساعدة التقنية ينبغي أن تكون قطرية قيادةً وتنفيذاً. وشدد عدة متكلمين على أهمية تنسيق المساعدة التقنية، ولا سيما على الصعيد القطري. وشجّع متكلمون الدول على بيان احتياجات المساعدة التقنية المستبانة في سياق آلية الاستعراض خلال الاجتماعات القطرية مع المانحين والمنظمات الدولية والمصارف الإنمائية والمجتمع المدني. وشدد بعض المتكلمين على الحاجة إلى المساعدة التقنية في صياغة التشريعات واسترداد الموجودات ومنع غسل الأموال وبناء قدرات السلطات المعنية بإنفاذ القوانين، بما في ذلك قدرتها على استخدام أساليب التحري الخاصة، استناداً إلى الممارسات الدولية الفضلى في مجال تبادل المعلومات والخبرات الفنية.

٢٠- وأشار بعض المتكلمين إلى أهمية المساعدة التقنية الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك من خلال منظمات المجتمع المدني. وقدم أحد المتكلمين معلومات عن الخبرة القيمة التي توفرها الدول الأطراف المتجاورة في مجال إصلاح التشريعات. وشجّع متكلم آخر منظومة الأمم المتحدة على مواصلة تعميم أنشطة مكافحة الفساد في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأشار أحد المتكلمين أيضاً إلى الجهود الرامية إلى إدماج المساعدة التقنية في مجال مكافحة الفساد في سائر أشكال المساعدة التقنية والإنمائية الأخرى، بما في ذلك في مجال إصلاح العدالة الجنائية ومكافحة الجريمة المنظمة.

٢١- وسلط أحد المتكلمين الضوء على فرص التدريب التي يتيحها المكتب على الإنترنت، وشجّع على إجراء تحليل لمدى الاستفادة من هذه الفرص، لضمان أن يكون هذا التدريب قابلاً للتطبيق على قدم المساواة في جميع مناطق العالم. ورأى متكلمون أن الاتفاقية توفر إطاراً مفيداً لتقديم المساعدة التقنية وشجّعوا المكتب على أن يقدم تقارير منتظمة إلى الجهات المانحة وإلى فريق استعراض التنفيذ أثناء انعقاد دوراته عن الاحتياجات المستبانة وتقديم المساعدة التقنية.

**سادساً - مسائل أخرى**

ألف- [...]

باء- [...]

**جيم- أحداث خاصة**

٢٢- عُقد عدد من الأحداث الخاصة بالتزامن مع الدورة السابعة للمؤتمر، على النحو المبين أدناه.

[...]

**سابعاً - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة**

٢٣- اعتمد المؤتمر، في جلسته الثانية عشرة المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورته الثامنة (CAC/COSP/2017/L.2)، على أساس أن الأمانة ستضع الصيغة النهائية لجدول الأعمال المؤقت وتنظيم الأعمال المقترح وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر.

٢٤- ووجه ممثل الإمارات العربية المتحدة دعوة حكومته إلى جميع الدول الأطراف للمشاركة بنشاط في أعمال وأنشطة المؤتمر في دورته الثامنة التي ستعقد في أبوظبي في عام ٢٠١٩.

**ثامناً - اعتماد تقرير المؤتمر**

٢٥- اعتمد المؤتمر في جلسته [...] المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ تقريره عن أعمال دورته السابعة (CAC/COSP/2017/L.1 و Add.1 إلى Add.4).